المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

اليوم المدى مع المدى

اليوم في المدى

السلم والتضامن يضيّف رضا الظاهر لقراءة التظاهرات 2

١٥٠٠ منزل تضرر جراء السيول والفيضانات غرب نينوى 4

خبراء: جولات التراخيص لا تسهم في رفع القدرة الإنتاجية النفطية 10

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com العدد (2118) السنة الثامنة - الاثنين (2) آيار 2011

الخميس .. وزراء الخارجية يختارون أميناً عاماً جديداً

الجامعة العربية: قمة بغداد تتأجل والرؤساء لن يحضروا بسبب فوضى المنطقة

□ بغداد / المدى

أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى على ضرورة تأجيل عقد القمة العربية، فيما شكك في إمكانية حضور الرؤساء العرب أنفسهم نتيجة تفاقم الخلاف الخليجي العراقي وأحداث ليبيا، والوضع في اليمن وسوريا والبحرين.

ويأتي ذلك في وقت يستعد وزراء الخارجية العرب لعقد اجتماع طارئ لاختيار أمين عام جديد للجامعة العربية، بعد حصولهم على تفويض من قادتهم.

وقال موسى في تصريحات صحفية إن "العالم العربي منشغل بظروف معينة فرضتها الثورات الحالية، وبالتالي فإن كثيرا من الدول قد لا تستطيع الحضور لهذا السبب، لذلك فان موعد انعقاد القمة لابد أن يؤجل"، مبينا أنه "تحدث في ذلك مع وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري".

وأضاف أمين عام جامعة الدول العربية أن "الاتجاه لإلغاء القمة العربية غير صحيح"، مؤكدا أن "انعقاد القمة في بغداد مقرر ولا خلاف عليه، لكن الظروف الآن غير مؤاتية بالفعل".

وأشار موسى إلى أن "تفاقم الخلاف الخليجي العراقي، وما رأيناه في ليبيا، والوضع في اليمن وسوريا والبحرين وغيرها، يجعل حضور الرؤساء أنفسهم أمرا مشكوكا فيه"، مؤكدا في الوقت نفسه أنه "لن يبقى شيء على ما كان عليه في الستين عاما الماضية، كون ما يحدث الآن يمثل ثورة شعوب ليس فيها تدخل خارجي لكن من الممكن أن يكون هناك من اندس فيها".

وسبق أن أعلنت الجامعة العربية، في الـ٢٥ من نيسان الحالي، عن بدء مشاورات لتقديم موعد اجتماع وزراء الخارجية العرب لبحث التطورات التي تشهدها الدول العربية، وفيما طالبت الدول بتحقيق إصلاحات ووقف العنف ضد المتظاهرين، حملت الحكومات العربية مسؤولية دماء مواطنيها التي تراق في سبيل تحقيق الديمقراطية، معتبرة إن مقاومة حركة التاريخ هي رهان خاسر ومدان.

وكان وزير الخارجية هوشيار زيباري قد طلب رسميا خلال لقائه الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، في نيسان الجاري، عقد اجتماع استثنائي لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب بالقاهرة في ١٥ أيار المقبل.

على صعيد آخر، يعقد وزراء الخارجية العرب اجتماعهم الطارئ، الخميس المقبل، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بعد حصولهم على تفويض من قادتهم لاختيار الأمين العام الجديد للجامعة، كما يحدد الوزراء الموعد الجديد لانعقاد القمة العربية المقررة في العاصمة العراقية، بغداد، وبحث الأوضاع الملتهبة في سوريا واليمن وليبيا.

وقال السفير عفيفي عبد الوهاب، مندوب مصر الدائم في الجامعة العربية، إن وزراء الخارجية العرب سيختارون الأمين العام الجديد للجامعة العربية، لعدم انعقاد القمة العربية في موعدها، خاصة أن مدة عمرو موسى الأمين العام الحالي، ستنتهي في ١٥ حزيران المقبل.

وقال عبد الوهاب إن الأمانة العامة للجامعة العربية طلبت من وزراء الخارجية العرب أن يحصلوا على تفويض من قادتهم، ليتمكنوا من التصويت على اختيار الأمين العام الجديد للجامعة، خاصة أن اختيار أمين عام الجامعة هو من اختصاص القادة العرب، وبالتالي يعتبر اختيار الأمين العام من جانب وزراء الخارجية أو رؤساء الوفود قراراً استثنائياً، يتطلب الحصول على تفويض من القادة.

تظاهرة يوم أمس التي نظمها الشيوعي العراقي بمناسبة عيد العمال العالمي في بغداد .. (أ.ف.ب)

الرئيس هنأهم بمناسبة الأول من أيار

عمال العراق في عيدهم: البرلمان مطالب بحمايتنا وإلغاء قوانين صدام

□ بغداد / المدى

وجه رئيس الجمهورية جلال طالباني كلمة تهنئة إلى العمال العراقيين، بمناسبة عيد العمال العالمي.

ويأتي ذلك في وقت تظاهر المئات من العمال في بغداد والمحافظات للمطالبة بحقوقهم.

وقال طالباني في بيان تلقت المدى نسخة منه أمس عمال العراق مع جميع عمال العالم بعيدهم السنوي في الأول من أيار، وهو اليوم الذي تستعاد فيه تضحيات ومعاناة وآمال الملايين من أبناء الطبقة العاملة ودورهم الأساس في صنع الحضارة والتقدم في مختلف مجالات الحياة الإنسانية.

وأكد الرئيس على أهمية تعزيز الجهود من أجل استنهاض مختلف قطاعات العمل وإعادة إحياء الكثير من المصانع والمعامل التي تضررت بفعل حروب الدكتاتورية المنهارة وسوء إدارتها وبفعل ظروف الإرهاب والعنف.

إلى ذلك، انطلقت صباح أمس الأحد، مسيرة ضمت المئات من العمال، نظمها الحزب الشيوعي العراقي، من ساحة الفردوس مرورا بشارع السعدون وصولا إلى ساحة التحرير وسط بغداد بمناسبة عيد العمال العالمي.

المتظاهرون رفعوا لافتات تطالب بحقوقهم المشروعة وإصدار قرار بإلغاء صفة الموظفين عن العمال وتنظيم قوانين تنظم عملهم وحياتهم المهنية.

وأن المتظاهرين معظمهم من الحزب الشيوعي العراقي ومن العمال الذين يعملون في القطاع العام وممثلي مصانع ومعامل في القطاع الخاص، حيث طالبوا بتشريع قوانين للعمل وتوفير فرص عمل أكثر للعاطلين.

إلى ذلك قال عضو الكادر النقابي لعمال السكك لطيف المشهداني إن "الحزب الشيوعي يدعو الجماهير العمالية وجميع الاتحادات والنقابات العمالية والتحريريين، ولجنة الاحتجاجات الجماهيرية في العراق والمجاميع الشبابية للوقوف جنبا إلى جنب مع الحزب الشيوعي في نضاله هذا من اجل يوم عمالي عالمي يليق بنضال الطبقة العاملة وحركتها التاريخية في العراق".

□ التفاصيل ص٢

رئاسة الجمهورية: ليست لدينا حسابات مخفية

□ بغداد / المدى

نفى ديوان رئاسة الجمهورية أن تكون حساباته المالية مخفية منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن.

واصدر الديوان توضيحا صحفيا تلقت المدى نسخة منه أمس الأحد معلقا فيه على معلومات وردت على لسان احد أعضاء مجلس النواب العراقي.

وقال البيان إن رئيس الجمهورية جلال طالباني وحال تسنمه مسؤولياته وجه بالسماح لأجهزة ديوان الرقابة المالية بممارسة واجباتها القانونية في ديوان رئاسة الجمهورية أسوة بالوزارات والمؤسسات الحكومية العراقية، وقد تم إبلاغ ديوان الرقابة المالية بمضمون التوجيه.

وأكد الديوان انه تم توجيه الدائرة المالية في ديوان رئاسة الجمهورية وكافة العاملين فيها من الموظفين الماليين والمحاسبين والمدققين العاملين في مكاتب الرئيس بضرورة التعاون مع أجهزة الرقابة المالية وتنفيذ كل التوجيهات القانونية التي تصدر عنها.

وأشار توضيح الديوان إلى إن أجهزة الرقابة المالية العاملة في رئاسة الجمهورية تقوم برفع تقارير دورية وبشكل دائم ومستمر إلى ديوان الرقابة المالية عن سير عملها والمعاملات المالية والمحاسبية الجارية في كل ديوان الرئاسة.

اللامي يشيع الفوضى في البرلمان ودولة القانون تساند قانونه

الملاحظات تنهال على مسودة حماية الصحفيين

□ بغداد / المدى

عقدت داخل مجلس النواب جلسة استماع لمناقشة مسودة قانون حماية الصحفيين قبل طرحه للقراءة الثانية، دعت إليها لجنة الثقافة والإعلام البرلمانية، والتي ترأسها النائب علي الشلاه وبحضور عدد من البرلمانيين من بينهم ميسون الدملوجي وعباس البياتي وحسن السنيد واحمد الجلبي، فضلا عن عدد من الإعلاميين الذين يتجاوز عددهم الـ ٢٠٠.

وبحسب مصادر للمدى من داخل الجلسة التي عقدت على مدى ساعات أمس الأول فان الشلاه دعا إلى مناقشة المشروع وتقديم الرأي بخصوصه إما بالموافقة أو إعطاء الآراء بتعديله.

وشددت المصادر على أن نقابة الصحفيين عملت على تحشيد عدد من الحضور إلى صالحها، موضحة انه بعد أن انتهى الشلاه من حديثه سمح إلى ما يسمى بنقيب الصحفيين مؤيد اللامي بالحديث بعد أن منح مدة عشر دقائق يكون الغرض منها الترويج لمسودة القانون.

ووصف اللامي مسودة القانون بالايجابية، موضحا أن المشروع ينطوي على الكثير من المظاهر الايجابية لاسيما لعوائل شهداء الصحفيين، مؤكدا أن القانون وجد في الأساس خدمة للصحفي.

بدوره تساءل الجلبي في مداخلته "هل أن مايكل اسانج مدير موقع ويكيليكس وكذلك وائل غنيم مسؤول صفحة الفيسبوك والتي دعت إلى احتجاج في مصر هما أعضاء في نقابات صحفية؟".

وأشار الجلبي إلى أن عمل النقابات هي جزء من الكلاسيكية الصحفية، وان الصحافة المتطورة غير قادرة على احتوائها، معتبرا قانون حماية الصحفيين غير فعال كونه جزءا من الكلاسيكية.

الجلبي تساءل أيضا "إذا كان الحديث عن عوائل الشهداء، فكم من شهداء الصحافة في العراق والذين يبلغ عددهم ٣٦٦ صحفيا هم أعضاء في نقابة الصحفيين؟".

إلا أن اللامي قاطع الجميع ليعلن رقما مبالغا فيه حيث قال "إن عددهم يبلغ ٣٣٠ صحفيا".

وتابعت المصادر "ما أن بدأ الصحفي عدنان حسين بمداخلته حتى بدأ عدد من المقربين مما يسمى بنقيب الصحفيين بإثارة الفوضى لمنعه من الكلام وما كان بالشلاه إلا الاعتراض على هذه الفوضى وطلب من الجميع السكوت حتى يستطيع حسين إكمال مداخلته".

وأكدت المصادر أن اغلب مؤيدي اللامي هم من منتسبي منظمات المجتمع المدني المعنية بالعمل الصحفي.

وبلغت مداخلات الصحفيين حوالي ٤٠ مداخلة، وتلخصت في أن الصحفي يجب ألا يكون عضوا في نقابة الصحفيين والدولة تتكفل بحماية جميع المواطنين.

وتقول المصادر إن السنيد والذي كان في إحدى زوايا الجلسة بدا مستاءً، ومن ثم قاطع الجميع وتكلم بصوت عال معلنا تأييد ائتلاف دولة القانون للمسودة، موضحا أن ائتلافه يصل عدد أعضائه إلى ٨٩ نائبا وان التحالف الوطني عدده ١٥٨ نائبا وهم كلهم مع القانون وثم غادر الجلسة، الأمر الذي صفق له وبحرارة مؤيدي اللامي وهو ما اعترض عليه بعض النواب وقاموا على إثرها بمغادرة الجلسة.

ومن ثم وزعت داخل الجلسة ورقة استطلاع للرأي عن مدى الموافقة من إصدار قانون لحماية الصحفيين، والموقف من نقابة الصحفيين، ومن ثم تبيان الرأي من مسودة القانون.

الدملوجي قالت في تصريحات لـ"المدى" إن هناك تحشيدا من قبل بعض الجهات باتجاه تأييد القانون، نافية أن يكون موقف التحالف الوطني بأجمعه مع القانون، مستدلة بتحفظات الجلبي عليه، مبدية استغرابا من تصرفات السنيد.

بدوره أشار الإعلامي سرمد الطائي إلى أن هذه الحركات التي تمارس ضد الإعلام الحر تثبت أن الصحفيين الذين من خارج النقابة فشلوا في تنظيم موقفهم بشكل مناسب باستثناء جهود فردية تبلور موقفهم، وبقيت هذه الجهود مبعثرة، فيما تعمل السلطة على تقييد المؤسسات الصحفية.

□ مداخلة عدنان حسين ص٨

الدولة المنسية وثلاثية الفساد والإرهاب والطائفية:

(٩)

الدولة المستباحة في ولاية النجيفي..

بقلم / فخري كريم

اقدر في رد السيد أثيل النجيفي محافظ الموصل على افتتاحية يوم الخميس الماضي، والمنشور في هذا العدد من الجريدة، التزامه لغة سياسية، لم تتكرس بعد في لغة التخاطب بين السياسيين في العهد الجمهوري الجديد، وحرصه على أن يعرض نفسه كمسؤول ديمقراطي لا يجد نفسه إلا بين المواطنين وفي تظاهراتهم. ومثل هذا التخاطب بين السياسيين أنفسهم، ومع الصحافة ووسائل الإعلام، وبرغم كل الإختلافات والتباينات، هو تأكيد لنزوع ورغبة في تعميق التفاعل الديمقراطي والاحتكام الى لغة المنطق والحوار، بدلا عن لغة السلاح والتصفيات الجسدية والانقلابات العسكرية ومصادرة الرأي وتغييب المخالف وتهميش دوره.

ليس لي إلا أن ابدي الاحترام لرغبة السيد أثيل في أن يكون الى صف المتظاهرين ويدعم طلباتهم ، ويشاطرهم هواجسهم وشكوكهم حول ما يجري في البلاد من سعي متعثر لبناء دولة ديمقراطية يسودها القانون والعدالة الاجتماعية والمسَاواة، وتنتفي فيها كل أشكال وصيغ التمييز، وفي المقدمة منها التمييز الطائفي والمذهبي والقومي.

ولكن من حقي عليه أن لا يتجاوز في رده، هواجسي وشكوكي حول نشاطه السياسي والخيارات التي يشدد عليها ويشجع أهالينا في الموصل الحدباء على العمل باتجاهها. فليس من شيَمي ومبادئ " الاشتراكية " و" الإنسانية " كما يغيب عن ذهن السيد النجيفي أن أعيّره او انتقص من شانه ، لمشاركته في مظاهرات أهل الموصل، كما لست ممن يعتبر تبني مطالب المواطنين أينما كانوا خللا وعيباً على " الزعيم "، مسؤولا كان في الدولة أم مناضلاً في صفوف المعارضة الحقيقية او المفترضة .

لقد كان السيد النجيفي في رده يعيدنا إلى مثال (ولا تقربوا الصلاة..)، فقد تمسك بجانب من كلامنا، ونسي أن يفسر سبب قبوله بالمشاركة في التظاهر تحت علم البعث "علم صدام حسين " الذي اقترف كل الموبقات والجرائم الفاشية باسمه وتحت لوائه ، وحمل مرسوم اعتماده ثلاثيته المتهرئة " وحدة حرية اشتراكية ". وهو يعرف أن رفع هذا العلم بعد أن تم اختيار علم مؤقت جريمة يقاضي عليها القانون، وتزداد عقوبته بالنسبة لمسؤول رفيع مثل السيد النجيفي ، الذي يظهر بتصرفه استهانة بما توافرت عليه الكتل البرلمانية واقره البرلمان الذي كان شقيقه السيد أسامة عضواً فيه أثناء إقراره، وهو رئيس له الآن. وإذا اعتبرنا أن رفع العلم في التظاهرة لا يعبر عن وجهة نظره، فأين إذن دالته على المتظاهرين ودوره فيهم أو انسجامه مع توجهاتهم التي دافع عنها وتبناها؟

وإذا ما تجاوزنا مسالة العلم ، وهي ليست شكلية في كل الأحوال، وقد جرى التنبيه عليها مرات كثيرة منذ تبني العلم المؤقت، ولم يعد يستخدمها سوى أزلام البعث وبقايا النظام الاستبدادي لتمييز هويتهم السياسية والدعوة لمواجهة النظام الجديد، فما الذي يقوله النجيفي بشأن تبنيه لإطلاق سراح جميع المعتقلين دون تمييز بين بريئ وقاتل ومُفخخ، قاعدياً كان أم من بقايا البعث، وبين من هم ضحايا الصراع الطائفيً المقيت والشبهة على الهوية " الأقرباء " .؟ ألا تُفسّرُ دعوته مع المتظاهرين دون هذا التمييز الى إعادة ضخ القتلة والمجرمين الى شوارع وميادين سائر أنحاء البلاد من أجل موجة إجرام جديدة ؟ ثم هل هو يقصد بدعوته إطلاق سراح جميع المعتقلين بمن فيهم سجناء " جيش المهدي " والميليشيات الأخرى ، أم يطالب برفع الحيف عن جماعة موصوفة بعينها .؟

المقال كاملاً ص٣ مع رد اثيل النجيفي

مراقبتهم بحاجة إلى قرار قضائي

مصدر برلماني: نواب ووزراء يحوزون أملاكاً غير مشروعة

□ بغداد / زينب صنكور

كشف نائب في التحالف الوطني عن أرصدة مصرفية وأملاك غير مشروعة تعود لشخصيات حكومية وبرلمانية، مشيرا إلى أن أكثر الوزارات التي تحتوي على الفساد هي التجارة والنفط والكهرباء.

وقال النائب الذي رفض الكشف عن اسمه في تصريح خص به "المدى" إن عددا كبيرا من المسؤولين يمتلكون أرصدة ضخمة خارج العراق إضافة إلى الأملاك وخاصة في بيروت ولندن وغيرها من الدول الأخرى، مبينا أن وكيلا في إحدى الوزارات –لم يكشف عن اسمه– قد اشترى اكبر مستشفى أهلي في عمان للوزير.

وكان مصدر سياسي رفيع المستوى قد كشف في وقت سابق عن سعر القصر الذي يمتلكه احد المسؤولين السياسيين العراقيين الكبار، وقيادي في كتلة برلمانية كبيرة في العاصمة البريطانية لندن.

وقال المصدر في تصريح "للمدى" إن المسؤول الكبير يمتلك قصرا قيمته (٣٠ مليون باون إسترليني) في منطقة (وينزر) في لندن حيث يقع قصر الملكة ايليزيبيث المعروف بقلعة وينزر.

وأشار المصدر إلى أن عراب شراء قصر هذا المسؤول هو رجل أعمال عراقي معروف والذي كان يمتلك أسهما كبيرة في شركة تعليب كربلاء المعروفة في العراق سابقا.

وأضاف النائب عن التحالف الوطني أن الوزراء أكثر من البرلمانيين يمتلكون أموالا غير مشروعة لأن الوزراء مؤتمنون على أموال ولديهم موازنة وعقود شركات ويستفاد منها بطرق غير مشروعة عن طريق (الرشوة)، مشيرا إلى أن وزارة التجارة والنفط والكهرباء من أكثر الوزارات التي تحتوي على فساد حيث تقوم هذه الوزارات باستيراد بضاعة أو معدات ومكائن للمحطات الكهربائية مقابل العمولة.

وطالب النائب هيئة النزاهة بان تفعل قانون "من أين لك هذا" على الوزراء والمسؤولين لوجود عدد كبير منهم لم تكن لديهم رؤوس أموال وأصبحوا من أهم أصحاب رؤوس الأموال في العراق ويجب أن تكون الأموال التي توضع في المصارف تتناسب مع حجم مدخلات النائب.

من جانبه أكد عضو لجنة النزاهة والنائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شريف سليمان أن هناك معلومات لدى لجنة النزاهة بوجود أرصدة مصرفية لنواب ومسؤولين بطرق غير مشروعة.

وقال سليمان "للمدى" إن لجنة النزاهة لديها معلومات عن الأرصدة والخروقات وأعمال الفساد الإداري والمالي وسوف يتم الإعلان عن هذه الشخصيات التي هي في أعلى درجات الدولة ومتورطة في صفقات تخص الفساد الإداري والمالي".

في غضون ذلك قال عضو لجنة النزاهة والنائب عن دولة القانون جواد البزوني "للمدى" إن وجود الفساد المالي والأعمال غير المكشوفة وعدم وجود مراقبة للجنة النزاهة في تسجيل المعلومات أدى إلى ازدياد الفساد.

تسعة ملايين أمي في العراق والعدد قابل للزيادة

بغداد / المدى

كشف أكاديميون ومتخصصون عن وجود ما لا يقل عن تسعة ملايين أمي في العراق، مؤكدين أن ضعف البنى التحتية للتعليم، والتدخل السياسي في الجامعات وعدم وجود إستراتيجية لقطاع التعليم العالي، من أبرز العوامل التي تبعث على "القلق الشديد" من تدني الواقع التعليمي في البلاد.

ويقول الأكاديمي عبد جاسم الساعدي، في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "عدد الأميين في العراق يبلغ تسعة ملايين شخص"، مشيراً إلى أن هنالك "نحو مليون ومئتين طالب يتركون الدراسة كل ثلاث سنوات".

ويضيف الساعدي أن "وضع التعليم في العراق يعاني من الهبوط سواء على مستوى المناهج والكتب وأسلوب التعليم، أم الأبنية المدرسية، ومستوى الإعداد والبرامج المعتمدة"، مبيناً أن "ما يقوله المسؤولون بهذا الشأن لا علاقة له بالواقع".

من جانبه، يقول الناشط في مجال حقوق الإنسان، سعيد ياسين، لـ"السومرية نيوز"، إن "النظام الإداري المعتمد في العراق حالياً، شمولي حتى على صعيد الجامعات"، مضيفاً "لذلك نجد أن الجامعات عديمة الفاعلية لأنها تنتظر التعليمات من الأعلى".

ويلفت ياسين إلى أن "الجامعات ما تزال غير مستقلة في بناء سياساتها"، مطالباً بضرورة "إتاحة الفرصة للجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية، لإعداد سياستها بصورة مستقلة، وعلى وفق المتطلبات العلمية والمهنية". من جهة اخرى ذكر وزير العلوم والتكنولوجيا السابق، رائد فهمي في حديث صحفي أن "ما تحقق على مستوى البنى التحتية في قطاع التعليم، ضئيل جداً، إذ لم يسجل أي تغيير كما كان يتوقع"، مستدركاً "حتى البرنامج الموضوع لبناء المدارس لم يتحقق، بل على العكس هنالك مشاكل معروفة، ولعل الأرقام توضح ذلك بجلاء".